

## وزارة البترول والثروة المعدنية

قرار رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠١٤

### وزير البترول والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة وتعديلاته؛  
 وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول؛  
 وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية وتعديلاته؛  
 وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ في شأن خطوط أنابيب البترول ولائحته التنفيذية؛  
 وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة؛  
 وعلى كتاب السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المؤرخ ٢٠١٤/٣/٣١  
 بشأن الموافقة على تنفيذ مشروع وصلة خط الخام الحمرا/سيدي كرير قطر ٢٠ بوصة؛  
 وعلى موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة المؤرخة ٢٠١٣/١٠/٢؛  
 وعلى موافقة المجلس التنفيذي لمحافظة الإسكندرية بشأن تنفيذ مسار رفع كفاءة  
 خط الخام الحمرا/سيدي كرير (المراحل الثالثة)؛  
 وعلى موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة؛  
 وعلى ما عرضه كل من السادة الدكتور وكيل أول الوزارة لشئون الغاز  
 والمهندس الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للبترول والأستاذ وكيل الوزارة  
 للشئون القانونية؛

قر :

**مادة أولى** - يستولى مؤقتاً لمدة عام أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة لتنفيذ مشروع وصلة من خط الخام الحمرا/سيدي كرير (المراحل الثالثة) قطر ٤٠ بوصة والذي يبدأ من حجرة البلوف بالكيلو ٧٧ (من خط الخام الحمرا/سيدي كرير) وحتى موقع محطة شركة أنابيب البترول بسيدي كرير بمحافظة الإسكندرية وبطول حوالي ٢٥ كم وبعرض ٢٠ متراً ماراً بباطن الأرض بعمق ١،٥ متر طبقاً للمسار الموضح بالذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقة .

**مادة ثانية** - ينتهي العمل بأحكام هذا القرار بانتهاء مدة الاستئلاء الموضحة بالمادة الأولى .

**مادة ثالثة** - ينشر هذا القرار ومذكرته الإيضاحية في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٠١٤/٥/٥

وزير البترول والثروة المعدنية  
مهندس / شريف إسماعيل

## الهيئة المصرية العامة للبترول

### مذكرة إيضاحية

لقرار السيد المهندس وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠١٤

الموضوع : الاستيلاء المؤقت لمدة عام على الأراضي الازمة

لتغليف مشروع وصلة من خط الخام الحمرا / سيدى كرير بمحافظة الإسكندرية

بطول حوالي ٢٥ كم وقطر ٢٠ بوصة

أدرج بالموازنة الاستثمارية لخطة مشروعات الهيئة المصرية العامة للبترول الملحقة بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ تنفيذ مشروع وصلة خط الخام الحمرا / سيدى كرير (المراحل الثالثة) قطر ٢٠ بوصة بطول حوالي ٢٥ كم وذلك لاستيعاب الزيادة المتوقعة من كميات الزيت الخام المنتجة من منطقة الصحراء الغربية ، وعليه فقد أُسند تنفيذ المشروع إلى شركة أنابيب البترول (إحدى شركات الهيئة المصرية العامة للبترول) .

وحيث إنه يلزم لتنفيذ المشروع ضرورة الاستيلاء المؤقت لمدة عام أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة لسار تلك الوصلة والذي تبدأ من حجرة البلوف بالكيلو ٧٧ (من خط الخام الحمرا / سيدى كرير) بمحافظة الإسكندرية المقامة قبلى طريق إسكندرية / مطروح بالكيلو ٤٩ وعلى مسافة حوالي ١ كم من الطريق حتى موقع محطة الشركة بسيدى كرير (الواقعة بحرى طريق إسكندرية / مطروح بالكيلو ٢٦) بطول حوالي ٢٥ كم ، ويكون مسار الخط موازياً لطريق إسكندرية / مطروح من الناحية القبلية على مسافة تتراوح من ١ كم إلى ١,٥ كم ولمسافة حوالي ٢٢ كم ثم يتوجه الخط شمالاً ولمسافة ١ كم ليمر أسفل طريق إسكندرية / مطروح بالكيلو ٢٨ ثم يتوجه شرقاً ليمر موازياً طريق إسكندرية / مطروح لمسافة حوالي ٢ كم من الناحية البحريه وحتى موقع محطة الشركة بسيدى كرير (بحرى طريق إسكندرية / مطروح بالكيلو ٢٦) وذلك كما هو موضح على الخرائط المساحية .

علمًا بأن مسار الخط بالكامل يمر داخل نطاق محافظة الإسكندرية بطول حوالي ٢٥ كم وغير بأراضي صحراوية وأراضي مستصلحة وذلك وفقاً للخريطة المساحية المرفقة . ولما كانت بعض الأجزاء من الأراضي المطلوب الاستيلاء المؤقت عليها لتنفيذ المشروع والموضحة بالخرائط المساحية المرفقة من ضمن الأراضي الزراعية داخل نطاق محافظة الإسكندرية ، وعليه فقد تم الحصول على موافقة السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

وقد تم الحصول على موافقة كل من هيئة عمليات القوات المسلحة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وتم الحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الإسكندرية المار في نطاقها مسار تلك الوصلة .

ونظرًا لصفة الاستعجال التي يتسم بها المشروع حيث إنه من المشروعات الهاامة والعاجلة لاستمرار تدفيع الخام من منطقة آبار الصحراء الغربية إلى مستودعات شركة أنابيب البترول .

ونظرًا لصفة الاستعجال التي يتسم بها تنفيذ مشروع إنشاء تلك الوصلة المنوه عنها والذي لا يتحمل التأخير وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ في شأن خطوط أنابيب البترول ولا تحته التنفيذية وإعمالاً لحكم المادة (١٥٢) من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته وإعمالاً لحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتي تجيز للوزير المختص إصدار قرار الاستيلاء المؤقت على الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروعات العاجلة في حالة الضرورة والاستعجال .

ونظرًا لأن المشروع من المشروعات الطولية التي يتعدى فيها حصر أسماء المالك والمحائز للأراضي التي يمر بها مسار الخط قبل صدور القرار .

### لذلك

يقتضى الأمر إصدار قرار الاستيلاء المؤقت لمدة عام أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي التي يمر بها مسار تلك الوصلة طبقاً والموضع من موقع وحدود ومعالم بصدر هذه المذكرة والخرائط المساحية المرفقة باعتباره إجراءً وقتياً يمكن شركة أنابيب البترول الجهة القائمة بالتنفيذ من وضع الأراضي الازمة لتنفيذ المشروع تحت تصرفها خلال فترة التنفيذ ، كما ستقوم شركة أنابيب البترول بصرف التعويضات الازمة لذوى الشأن طبقاً وأحكام القانون مع اعتبار أن ذلك مرتبطة بالتنفيذ وإعادة الأراضي المأربها مسار الوصلة في نهاية التنفيذ إلى الحالة التي كانت عليها وقت الاستيلاء .

والأمر معروض على سعادتكم رجاء التكرم بالنظر في استصدار قرار الاستيلاء المطلوب .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام

الرئيس التنفيذي للهيئة

مهندس / طارق الملا